صـندوق الـنقد الـعربي
ARAB MONETARY FUND

# الإنتاجية الاقتصادية في الدول العربية: الوضع والتحديات

الدراسات الاقتصادية
العدد: 128 - 2025

صندوق النقد العربي © 2025

**الإنتاجية الاقتصادية في الدول العربية: الوضع والتحديات**

ديسمبر 2025

تعبر هذه الدراسة عن آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء صندوق النقد العربي أو مجلس إدارته التنفيذي أو الدول الأعضاء.

يسعى صندوق النقد العربي إلى تعزيز التواصل البنّاء مع الباحثين وصناع السياسات وأصحاب المصلحة، وذلك من خلال الترحيب بطلبات الحصول على معلومات إضافية والاستفسارات المتعلقة بمنشوراته. لأي مراسلات، يرجى التواصل معنا عبر البريد الإلكتروني:
Library@amfad.org.ae

## ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مساهمة الإنتاجية في النمو الاقتصادي في الاقتصادات العربية، وتحديد العوامل الرئيسية المؤثرة في هذا المساهمة. تكشف النتائج أنه على الرغم من الميزة النسبية التي تمتعت بها الدول العربية من حيث تراكم رأس المال وتوفر القوى العاملة خلال الفترة بين عامي 2000 و2023، إلا أنها لم تنجح في توظيف هذه المدخلات بشكل فعّال. وأدت المساهمة السلبية للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج إلى تباطؤ معدلات النمو مقارنة ببقية دول العالم، لا سيما في أعقاب جائحة كوفيد-19. وبالاعتماد على نتائج تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية لحوالي 154 دولة عبر الاستعانة بنموذج قياسي يشمل مؤشرات التنمية وتطور الاقتصاد ووضع الاقتصاد الكلي ومؤشرات السياسة الاقتصادية، يظهر أن التحسن في مؤشر التنمية البشرية على مستوى الدول العربية، إلى جانب الالتزام بسياسات نقدية منضبطة، كان لهما أثر إيجابي على الإنتاجية، مما ساعد في التخفيف من الآثار السلبية لارتفاع معدلات التضخم. في المقابل، كان للارتفاع السريع في الإنفاق الحكومي ونسب الدين العام تأثير سلبي غير متناسب على الإنتاجية مقارنة بالاتجاهات العالمية، مما زاد من تباطؤ النمو الاقتصادي في المنطقة. وتؤكد النتائج على ضرورة تبني الاقتصادات العربية لسياسات تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، مع التركيز على الانضباط المالي والإدارة الرشيدة للدين العام. كما تحدد الدراسة قواعد أوضح للسياسات الاقتصادية في سعيها لتعزيز الإنتاجية، مشددة على أن أفضل مساهمة يمكن أن تقدمها السياسات المالية والنقدية لتحسين الإنتاجية الاقتصادية تتمثل أساسًا في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، من خلال تبني توجهات تتلاءم مع الظرفية الاقتصادية وتحرص على حفظ استدامة السياسات المالية والنقدية.


**الكلمات المفتاحية:** الانتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، النمو الاقتصادي، الاقتصادات العربية.


## Abstract

This study evaluates the contribution of productivity to economic growth in Arab economies and identifies the key factors influencing this dynamic. The findings reveal that, despite a relative advantage in capital and labor inputs between 2000 and 2023, Arab countries have not effectively leveraged these strengths. A negative contribution from total factor productivity (TFP) has led to subdued growth rates comparatively to the rest of the world, particularly in the aftermath of the COVID-19 pandemic. Based on a panel data analysis for 154 countries using an econometric model that includes development and

macroeconomic conditions indicators in addition to economic policy indicators, it appears that improvements in the Human Development Index and the adherence to sound monetary policy have positively influenced productivity, helping to mitigate the adverse effects of rising inflation. In contrast, the rapid increase in government spending and public debt has exerted a disproportionately negative impact on productivity compared to global trends, further dampening economic growth in the region. The findings underscore the imperative for Arab economies to pursue macroeconomic stabilization policies, with an emphasis on fiscal discipline and prudent debt management. It also sets clearer boundaries for economic policies to enhance economic productivity, emphasizing that the best contribution of fiscal and monetary policies to the improvement of economic productivity is primarily through promoting economic stability, through policy frameworks aligned with prevailing economic conditions and ensuring the sustainability of these policies.

**Keywords:** Total Factor Productivity, Economic Growth, Arab economies.

**JEL classification:** O47, O53, C33.

## مقدمة

تعتبر اليد العاملة ورؤوس الأموال مدخلات الإنتاج الرئيسية على مستوى الاقتصاد الكلي، وكلما زاد توافر هذه المدخلات كلما زادت فرص نجاح الاقتصاد في خلق قيمة مضافة أكبر وتحسين رفاهية عيش الأفراد. وتتمتع الدول العربية بتركيبة سكانية شابة تمنحها أفضلية فيما يتعلق بوفرة اليد العاملة، كما أن بعض الدول العربية تتمتع كذلك بوفرة رؤوس الأموال بفضل احتياطاتها الطبيعية المهمة من النفط والغاز والمعادن. ومن شأن هذا الوضع أن يرفع من قدرات الدول العربية ويجعلها في مقدمة الاقتصادات النامية من حيث حجم الإنتاج الاقتصادي ونسب النمو. غير أن المقارنة بين دول العالم تظهر واقعاً معاكساً حيث تتأخر الاقتصادات العربية خلف العديد من الاقتصادات التي تقِلّها يداً عاملة ورؤوس أموال. وعادةً ما يكون ضعف إنتاجية الاقتصاد السبب الرئيسي وراء هذا الوضع.

وتشير الإنتاجية إلى كمية الإنتاج الإضافية التي يمكن تحقيقها بالاعتماد على نفس الكمية من مدخلات الإنتاج (الرأسمال واليد عاملة). وتستطيع الاقتصادات التي تتمتع بإنتاجية كبيرة تحقيق إنتاج أكبر بالمقارنة مع باقي الاقتصادات وذلك بالاعتماد على نفس القدر من المدخلات أو حتى أقل. بالمقابل، ضعف إنتاجية الاقتصاد يجعله غير قادر على الاستفادة بالشكل الأمثل من الموارد، فتقل فعالية استخدام مدخلات الإنتاج على مستوى الاقتصاد الكلي وينعكس ذلك على حجم الإنتاج ونسب النمو. فهل تعاني اقتصادات الدول العربية بالفعل من ضعف الإنتاجية؟ كيف تطورت هذه الأخيرة عبر الزمن وهل هي في تحسن أم تدهور؟ وماهي العوامل المؤثرة في الإنتاجية وكيف يمكن للدول العربية العمل على تحسين هذه العوامل للرفع من إنتاجية الاقتصاد؟

تتطرق هذه الدراسة للأسئلة السابقة وتحاول الإجابة عليها من أجل تقييم تطور الإنتاجية على مستوى الاقتصادات العربية ومقارنتها مع بعضها البعض ومع باقي اقتصادات العالم. وتسعى الدراسة إلى تحديد أبرز العوامل التي تؤثر في الإنتاجية على مستوى الاقتصاد الكلي بشكل عام، واستغلال هذه النتائج لتقييم الوضع على مستوى الاقتصادات العربية بشكل خاص. تحتوي هذه الدراسة على ثلاث أقسام؛ يسعى القسم الأول إلى تحليل الأدبيات ذات العلاقة بموضوع البحث بهدف التعرف على مفهوم الإنتاجية بشكل أعمق وتحديد أبرز العوامل التي قد تؤثر فيها على مستوى الاقتصاد الكلي، يستعرض القسم الثاني منهجية البحث المعتمدة والبيانات المستعملة

للإجابة على أسئلة الدراسة، ويقدم القسم الثالث نتائج التحليل ويناقش الخيارات المطروحة أمام الدول العربية والتي من شأنها مساعدتها في تعزيز وتحسين انتاجيتها.

## 1. مفهوم الإنتاجية في الأدبيات الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيها

تُعرّف الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الأدبيات على أنها ذلك الجزء من الناتج غير المفسر من خلال كمية المدخلات أو العوامل المستخدمة في الإنتاج (العمل ورأس المال)[1]. ويرجع الاهتمام بقضية قياس الإنتاجية إلى أربعينيات القرن الماضي، عندما اقترح بعض الباحثين مؤشر "الرقم القياسي للكفاءة الإنتاجية" من خلال حساب قيمة المخرجات إلى المدخلات، لتتوالى بعد ذلك الدراسات التي تتناول قضية الإنتاجية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي[2].

وقد شغلت قضية محددات النمو الاقتصادي حيزاً كبيراً في الفكر الاقتصادي منذ بداية القرن الماضي، حيث أكد الكلاسيكيون على أهمية كل من العمل ورأس المال كمحددات رئيسة للإنتاج واعتبروا أن النمو الاقتصادي هو بشكل رئيسي نتيجة للتراكم الرأسمالي، غير أن اختلاف مستويات الإنتاج بين الدول رغم استخدامها لمستويات متقاربة من المدخلات (العمل ورأس المال)، دفع الاقتصاديين إلى البحث عن محددات إضافية للنمو الاقتصادي[3]. وتعد الأعمال المنشورة من طرف روبرت سولو خلال عامي 1956 و1957 الأبرز في هذا الصدد، حيث اعتمد على بيانات الاقتصاد الأمريكي بين عامي 1900 و1949 ليظهر أن النمو الاقتصادي لا يرجع فقط إلى عاملي العمل ورأس المال المادي. وقد أوضح وجود جزء غير مفسر يسهم بشكل كبير في نمو الإنتاج أطلق عليه اسم "التقدم التكنولوجي" قبل أن تتم تسميته فيما بعد بالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج أو مقياس الكفاءة في استخدام عوامل الإنتاج[4].

ونظراً للمساهمة المهمة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي، سعت العديد من الدراسات إلى تحليل العوامل المؤثرة في هذه الإنتاجية والتي تساعد في تحسينها والرفع من مساهمتها في النمو. وقد برز نوع من التوافق بين الدراسات السابقة حول مجموعة من المتغيرات

[1] للمزيد من التفاصيل، يمكن الاطلاع على Seker and Saliola (2018).

[2] للمزيد من التفاصيل، يمكن الاطلاع على Griliches (1995).

[3] للمزيد من التفاصيل، يمكن الاطلاع على Kim and Loayza (2019).

[4] للمزيد من التفاصيل، يمكن الاطلاع على Espinoza (2012).

التي قد يكون لها تأثير كبير على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، ويعد رأس المال البشري والابتكار والانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر وجودة المؤسسات والتضخم أبرز هذه المؤشرات. كما اقترحت بعض الدراسات الأخرى مؤشرات إضافية مرتبطة بالسياسات الاقتصادية والتوازن على مستوى القطاع النقدي والمالي والقطاع الخارجي والتي قد يكون لها تأثير على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

ويمكن تفسير الدور الذي قد يلعبه رأس المال البشري في الرفع من الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بالمساهمة الإيجابية للاستثمار في التعليم والصحة في تعزيز مهارات العاملين والحفاظ على قدراتهم وتمكينهم من استخدامها بشكل فعال في عملية الإنتاج[5]. واعتمدت الأدبيات الاقتصادية بشكل واسع على مستوى التحصيل التعليمي والإنفاق على التعليم كمؤشر ات تقريبية لتطور رأسمال البشري[6]، بينما تم الاعتماد بشكل أقل على المؤشرات الصحية[7]. وفي محاولة لاستعمال مؤشر أكثر شمولية، استخدمت بعض الأدبيات الأخرى مؤشر التنمية البشرية[8] الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة كمقياس لرأس المال البشري[9].

ويساهم الابتكار كذلك في الرفع من الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج لما قد يوفره من قدرات إنتاجية حصرية للاقتصاد المحلي أو تفوّق نسبي للوحدات الإنتاجية المحلية بالمقارنة مع مثيلاتها. ويمكن تعريف الابتكار على أنه التطبيق العملي لأفكار من شأنها أن تحقق قيمة مضافة إضافية أو أن تؤدي إلى إعادة توزيعها من خلال توفير سلع وخدمات جديدة أو تحسين ما يوفره الاقتصاد من سلع وخدمات. ويشمل الابتكار كذلك الجوانب التنظيمية والإدارية بالإضافة إلى التطوير التقني والفني. وقد استعانت بعض الدراسات بمجموعة من المؤشرات لقياس مستوى الابتكار في الاقتصاد وعلى رأسها مؤشر الصادرات الصناعية عالية التكنولوجيا ومؤشر عدد طلبات تسجيل براءات الاختراع للمقيمين[10]. واستعانت دراسات أخرى بمؤشرات مركبة للابتكار تتضمن في نفس الوقت

[5] للمزيد من التفاصيل، يمكن الاطلاع على Mankiw *et al.* (1992) وIsaksson (2007).

[6] على غرار Siddique (2022) وJajri (2007) وRaggl (2015) وMousa (2018) وLoko and Diouf (2009) وAdnan *et al.* (2020) وArray and Pacheco-Delgado (2021) وAl-Jomard and Al-Qahwachi (2019) وسلام (2016).

[7] للمزيد من التفاصيل، يمكن الاطلاع على Cole and Neumayer (2006) وArray and Pacheco-Delgado (2021).

[8] الصادر عن الأمم المتحدة (Human Development Index).

[9] على غرار عبده وآخرون (2020) وAl-Shammari and Al Rakhis (2019).

[10] على سبيل المثال عبده وآخرون (2020).

الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وعدد براءات الاختراع وعدد الأبحاث المنشورة في مجلات علمية[11].

أما بالنسبة للانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر، فمن شأن انفتاح البلدان على الاقتصادات الخارجية أن يرفع الاستفادة من انتشار التقنيات الحديثة وتأثيرها على نمو الإنتاجية. وبإمكان التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية أن تكونا قناة لنقل المعرفة ومكتسبات البحث والتطوير والابتكار، فضلًا عن إدخال مهارات إدارية وتنظيمية جديدة للسوق المحلية. غير أن مجموعة من الدراسات أشارت إلى ارتباط مدى فعالية هذه الآلية بعوامل أخرى مثل رأس المال البشري وتطور السوق المالي المحلي، مما يجعل الأثر الإيجابي للانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج غير واضح ويختلف من دولة لأخرى[12]. وتعد نسبة متوسط الصادرات والواردات ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي المؤشرات الأكثر استخداماً لقياس تطور الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر كمحددات للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. وقد اقترح بعض الباحثين التركيز على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التصنيع عوضاً عن استخدام إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر[13].

وفيما يتعلق بجودة المؤسسات، فيمكن تفسير الدور الذي قد تلعبه في تعزيز الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بتأثيرها المباشر وغير المباشر. فمن جهة، تساعد جودة المؤسسات بشكل مباشر في تبسيط عملية الإنتاج وتذليل العقبات الإدارية والتشريعية التي قد ترفع كلفة الإنتاج وتقلل التنافسية والمرونة. ومن جهة أخرى، ترتبط جودة المؤسسات بحماية الحقوق وتوفير بيئة معيشية وبيئة عمل آمنتين. ويساعد ذلك بطريقة غير مباشرة في الرفع من الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج من خلال تشجيع الاستثمار المنتج وجذب الكفاءات. وقد استعانت الدراسات السابقة بمجموعة من المؤشرات لقياس مدى جودة المؤسسات، بما في ذلك فعالية الكيانات التنظيمية والسياسية والتشريعية، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، وفعالية الحكومة والاستقرار السياسي[14].

---

[11] على سبيل المثال Siddique (2022).

[12] للمزيد من التفاصيل، يمكن الاطلاع على غرار Loko and Diouf (2009) وAdnan *et al.* (2020) وIsaksson (2007).

[13] على غرار Adnan *et al.* (2020).

[14] على غرار Array and Pacheco-Delgado (2021) وLoko and Diouf (2009) وSiddique (2022).

أما بالنسبة لتضخم الأسعار، فقد اتفقت العديد من الدراسات حول دوره كمحدد للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، ولكن اختلفت الآراء حول نوعية التأثير. فقد أشار البعض إلى أن التضخم يميل إلى التأثير سلباً على الإنتاجية والأداء الاقتصادي بشكل عام[15]. في المقابل أشار البعض إلى أن التضخم يحفز النمو الاقتصادي والإنتاجية من خلال زيادة التشغيل أو زيادة عدد ساعات العمل[16]. كما تجدر الإشارة إلى أن بعض الدراسات لم تجد تأثيراً واضحاً للتضخم على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج[17]. ويمكن تفسير هذا الاختلاف بين الدراسات بعدم تماثل التأثير المحتمل للتضخم على الإنتاجية بحيث يكون من الصعب تفسير هذا التأثير بشكل خطي. فعندما يشهد الاقتصاد معدلات تضخم مرتفعة فذلك يرفع التكاليف ويقلل التنافسية، وعندما يشهد الاقتصاد انكماشاً في الأسعار فذلك يخفض هوامش ربح المستثمرين، وفي كلتا الحالتين يتأثر الاستثمار سلباً ومعه القدرات الإنتاجية. بنفس الطريقة فإن التضخم المرتفع يضعف القدرة الشرائية وقد يقلل من الميزانية المخصصة للتعليم والصحة، كما من شأن انكماش الأسعار أن يتسبب في ارتفاع البطالة، وفي كلتا الحالتين يتأثر الرأسمال البشري سلباً ومعه القدرات الإنتاجية.

وبالإضافة إلى العوامل السابق ذكرها، اهتمت بعض الدراسات بقياس تأثير السياسة المالية من خلال تقدير أثر الإنفاق العام للحكومة وخدمة الدين على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج[18]، كما تطرقت بعض الدراسات الأخرى لتأثير القطاع النقدي والمالي والقطاع الخارجي وحاولت قياس أثر الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص والسيولة المحلية[19] ورصيد الحساب الجاري[20]. ويبسط المرفق (1) تفاصيل إضافية حول الدراسات السابقة التي تناولت محددات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في مختلف دول العالم، منها بعض الدول العربية منفردة، أو المنطقة العربية ككل ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إضافة إلى دراسات خاصة ببعض الدول غير العربية وتجمعات دولية أخرى.

---

[15] على سبيل المثال Loko and Diouf (2009).

[16] على غرار Khan (2006) وMusa (2018) وSiddique (2022).

[17] كدراسة سلام (2016).

[18] على غرار Loko and Diouf (2009) وMoussa (2018) وسلام (2016).

[19] على سبيل المثال Musa (2018) وSiddique (2022).

[20] على غرار سلام (2016).

## 2. منهجية الدراسة وتوصيف البيانات

أخذاً بعين الاعتبار ما سبق، تهدف الدراسة إلى تحديد أبرز العوامل المؤثرة في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج لتحليل دور هذه العوامل في تعزيز إنتاجية الاقتصادات العربية. في هذا الصدد، تقوم الدراسة بدايةً بتحليل تطور الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ومساهمتها في النمو الاقتصادي للبلدان العربية مقارنةً ببقية دول العالم خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2023، قبل الاستعانة بنموذج قياسي لقياس أثر مجموعة من المؤشرات على مساهمة الإنتاجية في النمو بشكل عام واستغلال هذه النتائج لتقييم الوضع على مستوى الاقتصادات العربية بشكل خاص.

ويميز النموذج المقترح في هذه الدراسة بين ثلاث مجموعات مختلفة من محددات الإنتاجية (المعادلة 1)،

$$tfp_{i,t} = \alpha_i + \beta * X_{i,t}^{development} + \delta * X_{i,t}^{Macro} + \gamma * X_{i,t}^{Policy} + \varepsilon_{i,t} \quad \text{(المعادلة 1)}$$

حيث تشير $(tfp_{i,t})$ إلى مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي للبلد $(i)$ في السنة $(t)$، بينما تشير $(X_{i,t}^{development})$ و$(X_{i,t}^{Macro})$ و$(X_{i,t}^{Policy})$ على التوالي إلى مجموعة مؤشرات التنمية وتطور الاقتصاد ومجموعة مؤشرات وضع الاقتصاد الكلي ومجموعة مؤشرات السياسة الاقتصادية.

ويوضح الجدول (1) المؤشرات التي تتضمنها كل مجموعة من محددات الإنتاجية على حدة ومبررات اختيار وتصنيف هذه المؤشرات، بينما يوفر المرفق 2 تفاصيل أكثر حول مصادر بيانات هذه المؤشرات وتعريفها وكيفية حسابها[21]. وأما فيما يتعلق بمساهمة الإنتاجية في النمو $(tfp_{i,t})$ فقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على التقديرات الصادرة عن صندوق النقد العربي ضمن إطار تحليل الإنتاجية والنمو[22]. ويوفر هذا الأخير تقييمًا لمساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، بالإضافة إلى عوامل الإنتاج الأخرى كالعمالة ورأس المال في النمو الاقتصادي، وذلك لنحو 183 دولة خلال الفترة

[21] تم الاعتماد في هذه الدراسة على البيانات التي توفرها قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية وقاعدة بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية التبعتان للبنك الدولي وقاعدة بيانات مرصد التعقيد الاقتصادي وقاعدة بيانات مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقاعدة بيانات إطار تحليل الإنتاجية والنمو الخاصة بصندوق النقد العربي.

[22] Chafik and Soliman (2025).

من 1990 إلى 2023. ويعتمد في تقديراته على منهجية دالة كوب-دوغلاس والتي يتم تصفيتها باستخدام تصفية كالمان للحصول على الديناميكيات الهيكلية.

**جدول 1: المؤشرات المستعملة لشرح تطور الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الدراسة**

| المجموعة | المؤشر | ملاحظات |
|---|---|---|
| **مؤشرات التنمية وتطور الاقتصاد** | مؤشر التنمية البشرية | يعتبر هذا المؤشر من بين المؤشرات الأكثر شمولية لقياس تطور رأس المال البشري، وقد تم تفضيله على بعض المؤشرات الأخرى التي تقيس فقط الجوانب المتعلقة بالصحة أو الجوانب المتعلقة بالتعليم. |
| | مؤشر التعقيد الاقتصادي | يتيح هذا المؤشر الفرصة لقياس مدى تبنّي النسيج الاقتصادي للابتكار والمعرفة. وقد تم تفضيل هذا المؤشر لأنه يقيس مدى تعقيد هيكل النسيج الاقتصاد في البلد والذي يعكس بدوره مدى التنزيل العملي للأفكار والمعرفة التي من شأنها تعزيز القيمة المضافة للاقتصاد[23]. |
| | مؤشرات كفاءة المؤسسات | تم اعتماد ثلاثة مؤشرات فرعية تقيس بشكل مستقل فعالية الحكومة والتشريعات ومحاربة عل الفساد[24] للتمكن من رصد الآليات التي تمت مناقشتها في القسم السابق والتي قد تؤثر على الإنتاجية بشكل مباشر وغير مباشر. |

[23] عكس بعض المؤشرات الأخرى كبراءات الاختراع والانفاق على البحث العلمي والتي قد لا تنعكس آثارها على أرض الواقع أو في الاقتصاد المحلي.

[24] تم اعتماد مؤشر فعالية الحكومة (Government Effectiveness) ومؤشر جودة التشريعات (Regulatory Quality) ومؤشر التحكم في الفساد (Control of Corruption)، الصادرة عن البنك الدولي.

| المجموعة | المؤشر | ملاحظات |
|---|---|---|
| مؤشرات وضع الاقتصاد الكلي | معدل التضخم | يمكن لمعدل التضخم أن يقدم معلومة مركزة حول وضع الاقتصاد الكلي ويتيح بذلك إمكانية قياس مدى تأثر الإنتاجية بالظرفية الاقتصادية. ورغم تضارب النتائج بين الدراسات السابقة بخصوص دور التضخم، إلا أنها اتفقت حول أهمية تضمينه في قائمة المؤشرات المستعملة لتفسير تطور الإنتاجية كما تم مناقشة ذلك في القسم السابق. |
| | مؤشر الانفتاح التجاري | يعكس مؤشر الانفتاح التجاري ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر كنسب من الناتج المحلي الإجمالي مدى انفتاح البلدان على الاقتصادات الخارجية والذي من شأنه أن يرفع الاستفادة من انتشار التقنيات الحديثة وما لذلك من تأثير على نمو الإنتاجية عبر الآليات التي تمت مناقشتها في القسم السابق. |
| | نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر | |
| مؤشرات السياسة الاقتصادية | نسبة الإنفاق الحكومي | تتيح الاستعانة بالإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الفرصة لقياس مدى تأثر الإنتاجية بتوجهات السياسة المالية. ويُمَكن تضمين هذا المؤشر في قائمة المؤشرات المستعملة لتفسير تطور الإنتاجية من تسليط الضوء على الدور الذي قد تلعبه الحكومة في تعزيز الإنتاجية. |
| | نسبة المعروض النقدي | يعكس نسبة المعروض النقدي كمية الأموال والأصول المالية في الاقتصاد إلى الناتج المحلي الإجمالي وهي تختزل النتيجة المشتركة لقرارات السياسة النقدية عبر الأدوات التقليدية وغير التقليدية. |

| المجموعة | المؤشر | ملاحظات |
|---|---|---|
| | نسبة الدين العام | يساعد تضمين الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في قائمة المؤشرات المستعملة لتفسير تطور الإنتاجية على تقديم توضيحات حول مدى تأثر هذه الأخيرة بالطريقة التي يتم بها تمويل السياسة المالية، وهل من شأن الاعتماد على الاستدانة في تمويل الانفاق العام أن تعزز إنتاجية الاقتصاد. |

وبالعودة إلى تعريف الإنتاجية، كونها ذلك الجزء من الناتج غير المفسر من خلال كمية المدخلات من عمل ورأس المال، فيمكن لتوجهات السياسات الاقتصادية أن تنعكس على تطور الإنتاجية بشكل مباشر وغير مباشر. فمن جهة، قد تؤثر السياسات الاقتصادية مباشرة على فعالية مدخلات الإنتاج عبر التأثير في سلوك الفاعلين الاقتصاديين والطريقة التي يتم بها تخصيص موارد الاقتصاد. ومن جهة أخرى، فإن أثر قرارات السياسات الاقتصادية ينتقل أيضاً بشكل غير مباشر إلى الإنتاجية عبر تأثيره في بقية المحددات، فضلًا عن الدور المحوري لهذه السياسات في تعزيز أو زعزعة الاستقرار الاقتصادي.

وتسعى هذه الدراسة بشكل خاص إلى تسليط الضوء على أهمية تأثير السياسات الاقتصادية في تطور الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج عبر الزمن من خلال تقدير النموذج المحدد في المعادلة 1. وقد تم هذا التقدير بالاعتماد على الصيغة اللوغاريتمية لمجموعة مؤشرات وضع الاقتصاد الكلي ومجموعة مؤشرات السياسة الاقتصادية[25]، بينما تم اعتماد التغير السنوي في الترتيب الدولي بالنسبة لمؤشرات التنمية وتطور الاقتصاد. ويتيح استعمال البيانات بهذه الصيغة الحصول على معاملات قابلة للتفسير بشكل واضح ودقيق، حيث تشير المعاملات إلى تغير مساهمة الإنتاجية في النمو بالنقط المئوية عند ارتفاع المؤشر بنسبة واحد في المائة بالنسبة لمؤشرات وضع

[25] تم احتساب الصيغة اللوغاريتمية للنسب المعاد تحجيمها للحصول على مؤشرات تتراوح قيمها بين 0 و100. ويمكن هذا التغيير من تسوية السلم مع الحفاظ على الفرق النسبي بين قيم البيانات مما يسمح بالحصول على معاملات قابلة للمقارنة فيما بينها دون التأثير على أداء النموذج.

الاقتصاد الكلي والسياسة الاقتصادية (المرونة الجزئية) وعند تحسن ترتيب الاقتصاد برتبة واحدة بالنسبة لمؤشرات التنمية وتطور الاقتصاد[26].

وكما هو موضح في المرفق 3، تظهر الاختبارات الإحصائية وجود فروقات فردية ثابتة وفروقات زمنية ذات دلالة إحصائية. وقد تمت إضافة هذه الفروقات لتقدير النسخ المختلفة من النموذج. كما تمت الاستعانة بمنهجية الأخطاء المعيارية المصححة للبيانات المقطعية[27] في عملية التقدير نظراً للتباين غير المتجانس المقطعي والارتباط التسلسلي في الأخطاء الفردية الذي تظهره البيانات. وقد تم تقدير النسخ المختلفة من النموذج باعتماد معيار الدلالة الإحصائية للمعاملات، حيث يتم الاحتفاظ المعاملات ذات الدلالة الإحصائية في كل مرة.

## 3. أهم النتائج والخلاصات

تشير نتائج تقييم مساهمة عوامل الإنتاج في نمو الاقتصادي بالمنطقة العربية إلى كون هذا الأخير اعتمد بشكل كبير على مساهمة رأس المال واليد العاملة منذ بداية الألفية الحالية، بينما تحولت مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج من الحياد خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و2009 إلى المساهمة بشكل سلبي في النمو بين عامي 2010 و2023 (الشكل 1).

وقد أظهرت الدول العربية تفوقاً ملحوظاً من حيث مساهمة رأس المال في النمو الاقتصادي، حيث سجل متوسط هذه المساهمة حوالي 2.4 نقطة مئوية خلال الفترة بين عامي 2000 و2009 مقارنة بنحو 1.8 نقطة مئوية بالنسبة لبقية دول العالم. واستمر هذا التفوق بين عامي 2010 و2019 قبل أن تتساوى هذه المساهمة خلال الفترة التي تلت جائحة كوفيد-19 وموجة التشديد النقدي التي تلتها[28].

واستفادت الدول العربية كذلك من تفوق نسبي على مستوى مساهمة اليد العاملة في النمو، حيث سجل متوسط هذه المساهمة حوالي 2.4 نقطة مئوية خلال الفترة بين عامي 2000 و2009

[26] تم عكس منحى الترتيب (آخر الترتيب هو صاحب أفضل نتيجة) لتبسيط تفسير المعاملات بحيث تصبح إشارة الفرق بين ترتيب اقتصاد معين من سنة إلى أخرى موجبة عند تحسن المؤشر وسالبة عند تراجعه.

[27] للمزيد من التفاصيل، يمكن الاطلاع على Beck and Katz (1995).

[28] تبرز دراسة شفيق ورجب (2024) أن رفع أسعار الفائدة من طرف الاحتياطي الفدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي أدى إلى تراجع الاستثمار الأجنبي على مستوى الاقتصادات العربية مما أثّر سلباً على تراكم رأس المال ومساهمته في النمو الاقتصادي.

مقارنة بنحو 1.1 نقطة مئوية بالنسبة لبقية دول العالم. وعلى عكس مساهمة رأس المال، فقد استمر التفوق النسبي على مستوى مساهمة اليد العاملة في النمو لفائدة الدول العربية طيلة الفترة الممتدة بين عامي 2010 و2023 وذلك رغم التراجع الذي تم تسجيله بعد جائحة كوفيد-19.

بالمقابل، لم تستطع الاقتصادات العربية الاستفادة بالشكل الأمثل من هذا التفوق وتسببت المساهمة السلبية للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي في تحقيقها لمعدلات نمو أقل مقارنةً بباقي دول العالم خلال الفترة بين عامي 2010 و2023. وكان متوسط مساهمة الإنتاجية في النمو الاقتصادي على مستوى الدول العربية حوالي سالب 1.1 نقطة مئوية بين عامي 2010 و2019 مقابل نحو 0.6 نقطة مئوية على مستوى باقي دول العالم. واستمرت هذه الفجوة خلال الفترة التي تلت جائحة كوفيد-19 بتسجيل مساهمة سلبية للإنتاجية في النمو بحوالي 1.7 نقطة مئوية كمتوسط على مستوى الدول العربية مقابل مساهمة إيجابية بحوالي 0.5 نقطة مئوية كمتوسط على مستوى باقي دول العالم.

**الشكل 1: مساهمة عوامل الإنتاج في نمو الناتج المحلي الإجمالي المحتمل (متوسط)**

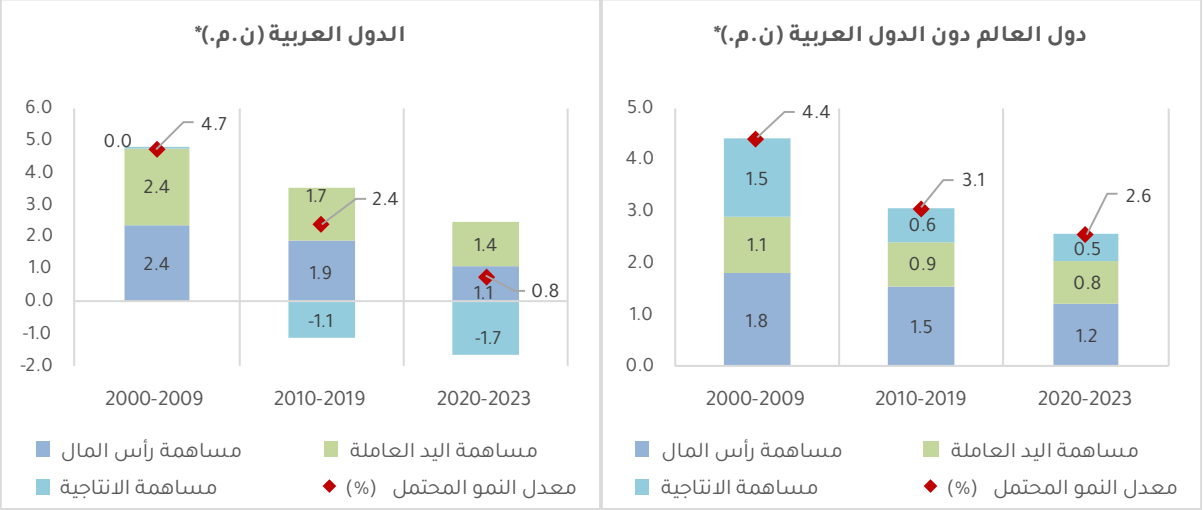


المصدر: إعداد المؤلفين.

*(ن.م.): نقطة مئوية

*ملاحظات: 1) تم الاعتماد على تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي المحتمل (Potential output growth) ومساهمات رأس المال واليد العاملة والإنتاجية الخاصة بصندوق النقد العربي ضمن إطار

تحليل الإنتاجية والنمو[29]. 2) تشمل قاعدة بيانات إطار تحليل الإنتاجية والنمو 183 دولة منها 22 دولة عربية (جميع الدول العربية الأعضاء في صندوق النقد العربي).

وقد ساهمت الظروف الصعبة والاستثنائية التي شهدتها مجموعة من الدول العربية خلال العقد الأخير واستمرار هذه الظروف في بعض الدول حتى بعد جائحة كوفيد 19 في ارتفاع المساهمة السلبية للإنتاجية في النمو الاقتصادي بالمنطقة العربية خلال الفترة بين عامي 2020 و2023. في هذا الصدد، تشير نتائج تقييم مساهمة عوامل الإنتاج في نمو الاقتصادي إلى فوارق مهمة بين الدول العربية التي شهدت ظروف استثنائية[30] وبقية الدول على مستوى مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في النمو، حيث كانت هذه الفوارق حوالي 4.6 نقطة مئوية بالمقارنة مع بقية الدول العربية وحوالي 5.1 نقطة مئوية بالمقارنة مع دول العالم دون الدول العربية (الشكل 2).

وعرفت الدول العربية التي شهدت ظروف استثنائية تأخراً كذلك على مستوى مساهمة رأس المال في النمو، حيث سجلت مساهمة قدرها حوالي 0.8 نقطة مئوية كمتوسط بين عامي 2020 و2023 مقارنة بنحو 1.3 نقطة مئوية لبقية الدول العربية وحوالي 1.2 نقطة مئوية لدول العالم دون الدول العربية. بالمقابل، كانت أعلى مساهمة لليد العاملة في النمو الاقتصادي على مستوى الدول العربية التي شهدت ظروف استثنائية بنحو 1.8 نقطة مئوية كمتوسط بين عامي 2020 و2023 مقارنة بنحو 1.1 نقطة مئوية لبقية الدول العربية وحوالي 0.8 نقطة مئوية لدول العالم دون الدول العربية.

ورغم تمكن الدول العربية التي شهدت ظروفاً أقل صعوبة من تفادي المساهمة السلبية المهمة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في نموها الاقتصادي خلال الفترة التي تلت جائحة كوفيد-19 بين عامي 2020 و2023، إلا أن عدم التمكن من تحسين إنتاجيتها والرفع من معدلات النمو يشكل هدراً للتفوق النسبي الذي استفادت منه على مستوى مساهمة رأس المال واليد العاملة. وقد تسبب هذا الوضع في تسجيلها لمعدلات نمو أقل بالمقارنة مع بقية دول العالم رغم تفوقها على هذه الأخير ة على مستوى مساهمة رأس المال واليد العاملة.

[29] Chafik and Soliman (2025).

[30] تشمل مجموعة الدول العربية التي شهدت ظروف استثنائية كلاً من السودان، سوريا، الصومال، العراق، فلسطين، لبنان، ليبيا واليمن.

**الشكل 2: مساهمة عوامل الإنتاج في نمو الناتج المحلي الإجمالي المحتمل بين عامي 2020 و2023 حسب المجموعات (متوسط، نقطة مئوية)**

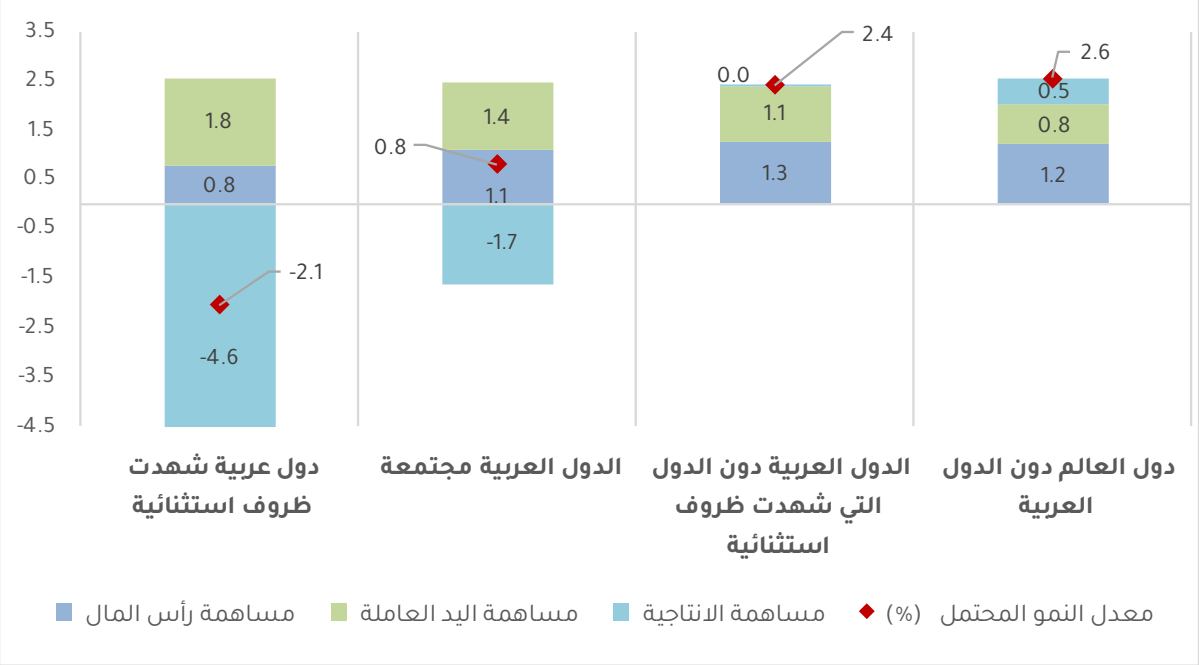


المصدر: إعداد المؤلفين.

ملاحظات: 1) تم الاعتماد على التقديرات الخاصة بصندوق النقد العربي ضمن إطار تحليل الإنتاجية والنمو لعام 2025. 2) تشمل قاعدة بيانات إطار تحليل الإنتاجية والنمو 183 دولة منها 22 دولة عربية (جميع الدول العربية الأعضاء في صندوق النقد العربي). 3) تشمل مجموعة الدول العربية التي شهدت ظروف استثنائية كلًا من السودان، سوريا، الصومال، العراق، فلسطين، لبنان، ليبيا واليمن.

وبالعودة إلى النقاش حول المسببات والعوامل المؤثرة في الإنتاجية وكيف يمكن للدول العربية الاستفادة من الخيارات المطروحة لتعزيز وتحسين إنتاجيتها، يتبين من نتائج تقدير النموذج المحدد في المعادلة 1 أنه من بين 11 مؤشراً تم اختبار تأثيره المحتمل أظهرت 6 مؤشرات تأثيراً مهماً وذي دلالة إحصائية على مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي. وكانت جميع مؤشرات السياسة الاقتصادية ضمن لائحة العوامل المؤثرة في الإنتاجية (نسبة الإنفاق الحكومي، نسبة الدين العام، نسبة المعروض النقدي)، بينما كان ضمن هذه اللائحة من جهة مؤشرات وضع الاقتصاد الكلي كل من معدل التضخم ومؤشر الانفتاح التجاري، كما كان مؤشر التنمية البشرية من جهة مؤشرات التنمية وتطور الاقتصاد.

**جدول 2: نتائج تقدير النموذج القياسي المستعمل لتحديد أبرز العوامل المؤثرة في تطور الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج**

| | -1 | -2 | -3 | -4 |
|---|---|---|---|---|
| مؤشر التنمية البشرية | 0.150*** | 0.158*** | 0.158*** | 0.155*** |
| | (5.365) | (6.729) | (6.726) | (7.757) |
| مؤشر التعقيد الاقتصادي | -0.009 | - | - | - |
| | (-1.558) | - | - | - |
| مؤشر جودة المؤسسات | 0.0004 | - | - | - |
| | (0.066) | - | - | - |
| مؤشر جودة التشريعات | 0.011** | 0.010** | 0.010** | - |
| | (2.044) | (1.973) | (2.028) | - |
| مؤشر التحكم في الفساد | 0.003 | - | - | - |
| | (0.466) | - | - | - |
| معدل التضخم | -0.140** | -0.157*** | -0.156*** | -0.182*** |
| | (-2.515) | (-3.033) | (-2.985) | (-4.482) |
| نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر | 0.090* | 0.057 | - | - |
| | (1.693) | (1.056) | - | - |
| مؤشر الانفتاح التجاري | 0.372*** | 0.520*** | 0.527*** | 0.319*** |
| | (4.384) | (6.881) | (7.046) | (5.127) |
| نسبة الإنفاق الحكومي | -0.641*** | -0.651*** | -0.646*** | -0.437*** |
| | (-2.882) | (-3.576) | (-3.513) | (-3.142) |
| نسبة الدين العام | -0.260*** | -0.288*** | -0.290*** | -0.232*** |
| | (-4.394) | (-5.218) | (-5.247) | (-4.922) |
| نسبة المعروض النقدي | -0.284*** | -0.396*** | -0.393*** | -0.276*** |
| | (-3.258) | (-4.549) | (-4.483) | (-4.651) |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| عدد الملاحظات | 1952 | 2782 | 2782 | 3599 |
| الدلالة الإحصائية | *p<0.1 ؛ **p<0.05 ؛ ***p<0.01 | | | |

المصدر: إعداد المؤلفين.

وتشير نتائج التحليل إلى تأثير إيجابي لمؤشر الانفتاح التجاري ومؤشر التنمية البشرية على مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي، حيث إن هذه الأخيرة تتحسن بحوالي 0.3 نقطة مئوية كمتوسط عند تحسن مؤشر الانفتاح التجاري بنحو واحد في المائة وحوالي 0.16 نقطة مئوية عند تحسن ترتيب الاقتصاد ضمن مؤشر التنمية البشرية بمركز واحد. بالمقابل، تظهر باقي المؤشرات تأثيراً عكسياً على مساهمة الإنتاجية في النمو الاقتصادي، حيث تتراجع هذه المساهمة بحوالي 0.18 و0.43 و0.23 و0.27 نقطة مئوية كمتوسط عند ارتفاع معدل التضخم ونسبة الإنفاق الحكومي ونسبة الدين العام ونسبة المعروض النقدي على التوالي بنحو واحد في المائة، (الجدول 2).

**الشكل 3: قياس تأثير محددات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج على مساهمتها في النمو بين عامي 2019 و2022 حسب المجموعات (متوسط، نقطة أساس)**

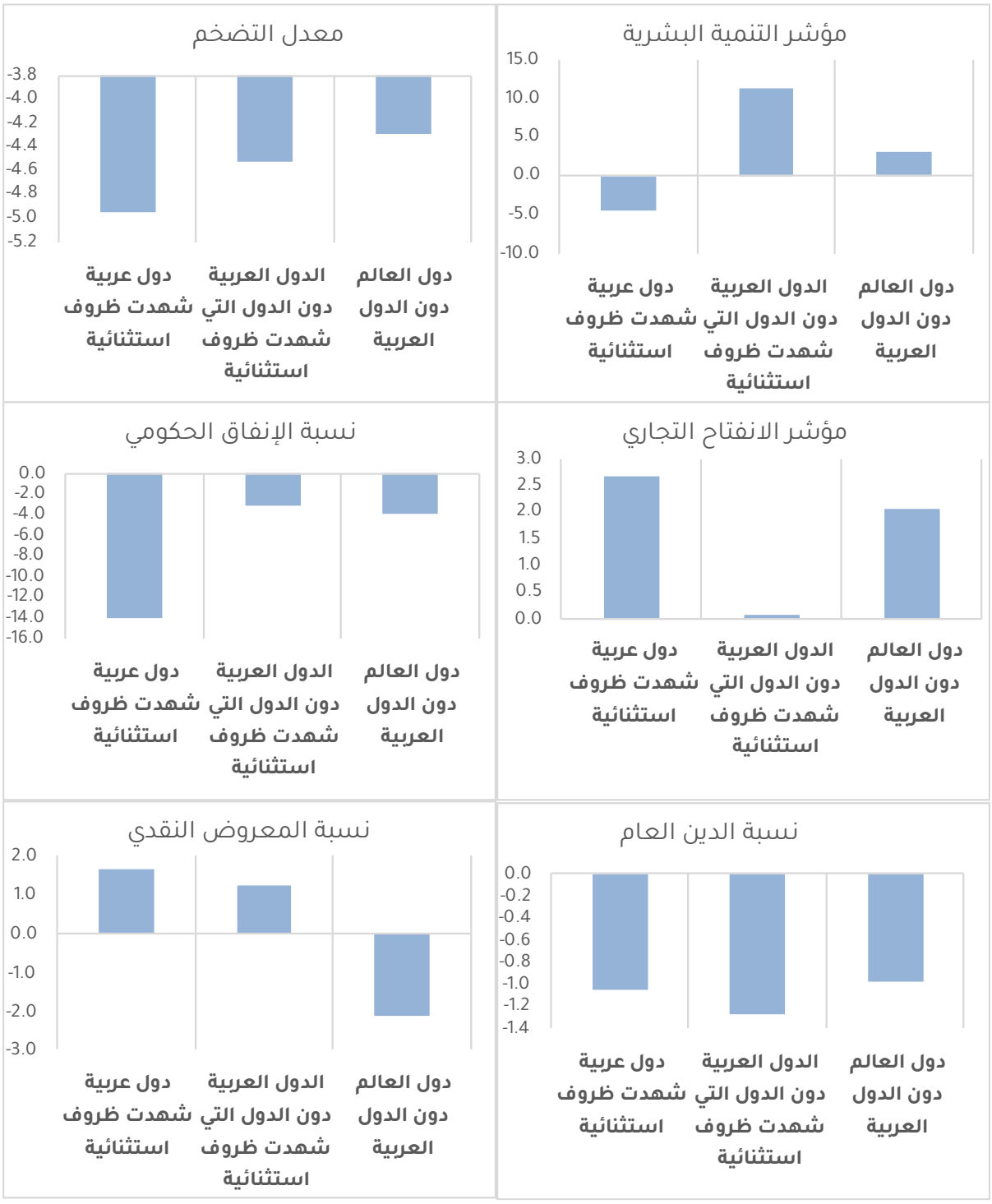


المصدر: إعداد المؤلفين.

ملاحظات: 1) تم تطبيق معاملات الجدول 2 العمود 4 على التغير السنوي بصيغة الفرق بالنسبة لترتيب مؤشر التنمية البشرية وكنسبة مئوية لباقي المؤشرات تماشياً مع النموذج والبيانات

المعتمدة كما هو موضح في القسم الثاني. 2) تشمل مجموعة الدول العربية التي شهدت ظروف استثنائية كلًا من السودان، سوريا، الصومال، العراق، فلسطين، لبنان، ليبيا واليمن.

أخذاً بعين الاعتبار هذه النتائج وبالتركيز على الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسات الاقتصادية، يمكن القول إن الاعتماد على الإنفاق الحكومي أو التوسع النقدي لتعزيز إنتاجية الاقتصاد قد لا يكون الخيار الأنسب وأن ذلك قد يؤدي إلى تراجع مساهمة الإنتاجية في النمو الاقتصادي. كما أن هذا التأثير السلبي يصبح أعلى إذا ما كانت الزيادة في الإنفاق العمومي ممولة من خلال الاستدانة أو إذا أدى التوسع النقدي إلى ارتفاع معدلات التضخم.

وتضع هذه النتائج حدودًا أوضح للسياسات الاقتصادية لكي تساهم في تعزيز إنتاجية الاقتصاد وتؤكد على أن أفضل مساهمة يمكن أن تقدمها السياسة المالية والسياسة النقدية في سعيها نحو تحسين إنتاجية الاقتصاد هي بدرجة أولى من خلال تعزيز الاستقرار الاقتصادي. كما تؤكد النتائج على أنه من الصعب استخدام دعم إنتاجية الاقتصاد لتبرير تمويل الإنفاق العام من خلال الاستدانة أو تبني سياسة نقدية غير متوازنة.

وفي هذا الصدد، ومن خلال تتبع أداء الدول العربية من حيث المؤشرات الأكثر تأثيراً في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وفقا لنتائج تقدير النموذج في الفترة الأخيرة، يظهر أن الدول العربية تمكنت من تخفيف الأثار السلبية على الإنتاجية للتسارع الذي شهده التضخم خلال هذه الفترة عبر ضبط ارتفاع نسبة المعروض النقدي بشكل أكبر بالمقارنة مع بقية دول العالم. بالمقابل، كانت الدول العربية أقل فعالية من حيث ضبط تسارع الدين العام ما أدى إلى أثار سلبية أكبر على الإنتاجية كما عانت الدول العربية التي شهدت ظروف استثنائية أيضاً تأثير سلبي أكبر لتسارع الإنفاق الحكومي، والذي تجاوز بشكل ملحوظ الأثر الإيجابي للانفتاح التجاري[31] (الشكل 3).

[31] يعكس مؤشر الانفتاح التجاري مدى انفتاح البلدان على الاقتصادات الخارجية عبر المبادلات التجارية والذي من شأنه أن يرفع الاستفادة من انتشار التقنيات الحديثة وإدخال مهارات جديدة للسوق المحلية وما لذلك من تأثير إيجابي على نمو الإنتاجية، غير أن أهمية هذا الأثر الإيجابي مرتبطة بعوامل أخرى مثل رأس المال البشري وتطور الاقتصاد المحلي. كما يجب تحليل هذا التأثير الإيجابي بشكل شمولي يأخذ بعين الاعتبار العوامل الأخرى خاصة تداعيات هذا الانفتاح التجاري على السياسة المالية. فقد تتجاوز التداعيات السلبية لتدهور المالية العامة الناتجة عن الانفتاح التجاري الآثار الإيجابية لهذا الانفتاح على الإنتاجية، على سبيل المثال، عندما يكون الانفتاح التجاري ممولاً من طرف الميزانية العامة ويتسبب في ارتفاع الانفاق، سواءً بشكل مباشر أو من خلال التحويلات المالية التي تتسبب في تشجيع استهلاك المواد المستوردة أو الإعفاءات الضريبية والدعم المالي للشركات المصدرة.

وبالاعتماد على نتائج هذا التحليل، يمكن القول إن حاجة الدول العربية لتبني سياسات اقتصادية تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي بشكل عام وإلى ترشيد الاستدانة والإنفاق العمومي بشكل خاص قد تكون ألح من بقية دول العالم، حيث إن ارتفاع المديونية والإنفاق العام كان له أثر سلبي ملحوظ على مساهمة الإنتاجية في النمو الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة بالنسبة للدول العربية حسب كل حالة. وبالتالي، فمن شأن تعزيز فعالية الانفاق والتمويل العامين المساعدة في تحقيق هذا الهدف مع الحفاظ على المساهمة الإيجابية للسياسة المالية في النمو الاقتصادي على المدى القصير وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد يوفر تبني أطر متكاملة لتدبير وإدارة المالية العامة فرصة للدول العربية للنجاح في هذا الهدف، وذلك من خلال وضع قواعد لضبط الانفاق العام أو المديونية العامة وتحديد الإجراءات العملية للمساعدة على احترام هذه القواعد. ومن الصعب الخوض في تفاصيل هذه الأطر والإجراءات المرتبطة بها بشكل يكون صالحاً لجميع الدول، لكون نجاح هذه الأطر متصل بشكل وثيق بمدى مراعاتها لخصائص كل بلد على حدة.

فعلى سبيل المثال، لدى بعض الدول قوانين واضحة تحدد بشكل مسبق نسبة سنوية قصوى للعجز أو المديونية العامة على مستوى القوانين، وهنالك بعض الدول الملزمة بمثل هذه الأهداف عبر اتفاقيات إقليمية أو حتى بقوة الدستور. بالمقابل، قد يكون أكثر سهولة بالنسبة لدول أخرى تبني ذلك عبر قوانين المالية، رغم الأفضلية النسبية للخيار الأول من حيث الالزامية.

كما أن وضع هدف محدد وبشكل مسبق لن يكون كافياً ومن الضروري تحديد الضوابط والإجراءات العملية لضمان انضباط مختلف مكونات القطاع العام ومساهمتهم في تحقيق هذا الهدف. ويحتاج هذا الأمر بحد ذاته إلى وضع إطار تنظيمي للميزانية العامة يكون دقيقاً ومتعدد السنوات مبني على تحليل علمي لحاجيات مختلف مكونات القطاع العام ويأخذ بعين الاعتبار الآفاق والتطورات الاقتصادية المحلية والدولية، فضلًا عن توفير مرونة كافية لمواجهات الصدمات الاقتصادية غير المتوقعة ودون التسبب في اتخاذ قرارات متسرعة.

وحتى في ظل توفر قواعد لضبط المالية العامة والإجراءات العملية المرتبطة بها وأطر الميزانية العامة المنظمة للإنفاق العام، فلا يزال من الضروري التوفر على معلومات دورية ومحدثة حول المالية العامة للتأكد من مدى النجاح في تحقيق الأهداف المالية واتخاذ القرارات التصحيحية

المناسبة، فضلًا عن ضرورة الإفصاح والتقييم الخارجي لما يلعبه ذلك من دور مهم في تحسين ظروف التمويل العام وتخفيض التكلفة.

وقد يختلف الوضع بشكل كبير من دولة إلى أخرى فيما يتعلق بالتحديات التي قد ترافق تبني وتنزيل أطر متكاملة لتدبير وإدارة المالية العامة، سواءً من حيث الخصائص الاقتصادية والمالية وحاجيات التنمية أو من حيث الخصائص التنظيمية والقانونية. وبالتالي فلا بد من القيام بتشخيص للوضع لكل دولة من الدول العربية على حدة رغم التحديات التي قد ترافق هذه الغاية لكون نجاح السياسات الاقتصادية بشكل عام والسياسة المالية بشكل خاص مرتبط بمدى مساهمتها في تعزيز إنتاجية الاقتصاد، أو على الأقل ألا تكون سببًا في تدهورها.

## 4. خاتمة

تناولت هذه الدراسة تقييم مستوى الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الاقتصادات العربية وتطورها عبر الزمن، مع مقارنتها بنظيراتها في مختلف مناطق العالم. كما ناقشت الدراسة، من خلال نموذج كمي قياسي، أبرز العوامل المؤثرة في الإنتاجية على مستوى الاقتصاد الكلي، وسلطت الضوء على دور هذه العوامل في تعزيز الإنتاجية وتحسين مساهمتها في النمو الاقتصادي بالمنطقة العربية.

أظهرت نتائج الدراسة أن النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (2000–2023) اعتمد بشكل رئيسي على تراكم رأس المال وتوسع القوى العاملة، في حين كانت مساهمة الإنتاجية الكلية سلبية، حيث بلغ متوسط مساهمتها في النمو الاقتصادي نحو -1.2 نقطة مئوية خلال الفترة 2010–2019، وتراجعت إلى -1.5 نقطة مئوية خلال الفترة 2020–2023، وهي الفترة التي شهدت تداعيات جائحة كوفيد-19، ما أدى إلى انخفاض ملحوظ في معدلات النمو، مع تفاوت واضح بين الدول العربية، خاصة تلك التي تشهد ظروفاً غير مواتية.

وتم الاعتماد على نموذج الكمي لتحليل العوامل المؤثرة في الإنتاجية والتي تصنيفها إلى ثلاث مجموعات: مؤشرات التنمية والتطور الاقتصادي، مؤشرات الوضع الاقتصادي الكلي، ومؤشرات السياسة الاقتصادية. وقد أظهرت بعض هذه المؤشرات تأثيرًا ذا دلالة إحصائية على مساهمة الإنتاجية في النمو، حيث كان لمؤشر الانفتاح التجاري ومؤشر التنمية البشرية تأثير إيجابي، مما

يعكس أهمية الانفتاح على الأسواق الخارجية وتحسين مستويات التعليم والصحة والدخل في تعزيز الإنتاجية. في المقابل، كان لارتفاع معدلات التضخم، وزيادة الإنفاق الحكومي، وتفاقم الدين العام، والتوسع في المعروض النقدي تأثير سلبي على الإنتاجية.

في ضوء هذه النتائج، تؤكد الدراسة على أن أفضل مساهمة يمكن أن تقدمها السياسات المالية والنقدية لتحسين الإنتاجية الاقتصادية تتمثل أساسًا في تعزيز الاستقرار الاقتصادي. وأخذًا بعين الاعتبار الارتفاع السريع في الإنفاق الحكومي ونسب الدين العام بالمنطقة العربية وما له من تأثير سلبي على الإنتاجية، فإن الدول العربية في أمس الحاجة إلى اعتماد أطر متكاملة لإدارة المالية العامة تساعد على ترشيد الإنفاق العام وتحسين كفاءته والحد من مخاطر الاستدانة. ومن شأن تبني هذه الأطر أن يتيح للدول العربية هامشاً لتكييف السياسات الاقتصادية وفقاً لخصوصياتها الوطنية وظروفها الاقتصادية والمالية، بما يعزز من قدرتها على تحقيق نمو مستدام قائم على تحسن الإنتاجية.

# قائمة المراجع

## المراجع باللغة الأجنبية


- A. Al- Jomard, A.A. and Al-Qahwachi, S.A. (2019). The Determinants of Total Factor Productivity Growth: An Analytical Study of a Cross Section of Countries for The Period (2003-2016), *Journal of Economics and Administrative Sciences,* 25:15, 357-383.
- Adnan, Z., Chowdhury, M. and Mallik, G. (2020). Determinants of total factor productivity in Pakistan: a time series analysis using ARDL approach, *International Review of Applied Economics,* 34:6, 807-820.
- Al-Shammari, N. and Al Rakhis, M. (2019). The Determinants of Total Factor Productivity Across MENA Region, *International Journal of Innovation, Creativity and Change*, 8:4, 339-354.
- Array, H. and Pacheco-Delgado, J. (2021). Determinants of Total Factor Productivity in Ecuador, *Brazilian Journals of Business,* 3:5, 3914-3942.
- Beck, N. and Katz, J.N. (1995). What to do (and not to do) with time-series cross-section data, *American Political Science Review*, 89:3, 634-647.
- Chafik, O. and Soliman, A. (2025). The Productivity and Growth Assessment Framework (PGAF): Technical Note, Arab Monetary Fund.

- Espinoza, R. (2012). Factor Accumulation and the Determinants of TFP in the GCC, Oxford Centre for the Analysis of Resource Rich Economies, OxCarre Research Paper 94.
- Goldar, B., Chattopadhyay, S. K., Nath, S., Sengupta, S. and Das, P.S. (2023). Determinants of Total Factor Productivity Growth in India, *Theoretical Economics Letters*, 13, 683-718.
- Griliches, Z. (1995). The discovery of the residuals: An historical note, National Bureau of Economic Research, working paper 5348.
- Isaksson, A. (2007). Determinants of Total Factor Productivity: A Literature Review, United Nations Industrial Development Organization (UNIDO).
- Jajri, I. (2007). Determinants of Total Factor Productivity Growth in Malaysia, *Journal of Economic Cooperation*, 28:3, 41-58.
- Khan, S.U. (2006). Macro Determinants of Total Factor Productivity in Pakistan, *SBP Research Bulletin*, 2:2, 383-401.
- Kim, Y. E. and Loayza, N. V. (2019). Productivity Growth: Patterns and Determinants across the World, World Bank, Policy Research Working Paper 8852.
- Loko, B. and Diouf, M. A. (2009). Revisiting the Determinants of Productivity Growth: What's New? IMF Working Paper, WP/09/225.

- Mankiw, N., Romer, D. and Weil, D. N. (1992). A contribution to the empirics of economic growth, *The Quarterly Journal of Economics,* 407-437.
- Matthew Cole and Eric Neumayer (2006). The impact of poor health on total factor productivity, *Journal of Development Studies*, Taylor & Francis Journals, 42:6, 918-938.
- Mousa, W. (2018). Macroeconomic Determinants of Saudi Total Factor Productivity, Applied Economics and Finance, 5:1.
- Raggl, A. K. (2015). Determinants of Total Factor Productivity in the Middle East and North Africa, *Rev. Middle East Econ. Fin*. 11; 2, 119–143.
- Şeker, M and Saliola, F. (2018). A cross-country analysis of total factor productivity using micro-level data, *Central Bank Review*, 18, 13-27.
- Siddique, O. (2022). The Determinants of Total Factor Productivity Growth in Pakistan: An Exploration, Pakistan Institute of Development Economics, PIDE Working Papers No. 2022:4.
- Solow, R. M. (1956). A contribution to the theory of economic growth, *Quarterly Journal of Economics*, 70: 1, 65-94.
- Solow, R. M. (1957). Technical Change and the Aggregate Production Function, *The Review of Economics and Statistics*, 39: 3, 312-320.
- Zymek, R. (2024). Total Factor Productivity: How can economies do more with less? Financial and Development Magazine, IMF.

## المراجع باللغة العربية


- سلام، محمد عبد النبي محمد، (2016)، محددات نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في مصر- دراسة تطبيقية، المحلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 46، العدد 4.
- شفيق، عمر، ورجب، أحمد (2024)، أثر تشديد السياسات النقدية في الدول المتقدمة على القطاع الخارجي للدول العربية، صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية، العدد 122- 2024.
- عبده، منى محمد محمد، والسيد، أشرف لطفي، والدمرداش، هاني محمد، (2020)، العلاقة بين البحث والتطوير والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة- جامعة طنطا- المجلد 40، العدد، 4.

## مرفق 1: ملخص الدراسات السابقة

**جدول 3: تفاصيل إضافية حول الدراسات السابقة التي تناولت محددات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج**

| موضوع الدراسة | العوامل المحددة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج | المنهجية المستخدمة | أهم النتائج |
|---|---|---|---|
| **Raggl, 2015**<br><br>Determinants of Total Factor Productivity in the Middle East and North Africa | **المتغير التابع**: نمو الإنتاجية الكلية للعوامل<br><br>**المتغيرات المفسرة:**<br>• نمو الإنتاجية الكلية للعوامل في العام السابق.<br>• مستوى التنمية: مقاسا بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.<br>• رأس المال البشري: مقاسا بنسبة الأفراد الحاصلين على تعليم ثانوي أو أعلى.<br>• مؤشر كوف للعولمة KOF Index of Globalization: وهو مؤشر مركب يصدر عن المعهد السويسري لأبحاث الدورة الاقتصادية، ويقيس العولمة في ضوء ثلاثة أبعاد رئيسة هي بعد | تم استخدام أسلوب السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data Analysis للفترة من 1980-2009 لنحو 11 دولة عربية هي الجزائر والبحرين ومصر والأردن والكويت والمغرب والسعودية وسورية وتونس والإمارات واليمن.<br><br>نظرا لعدم توفر البيانات لكل الدول خلال | أوضحت النتائج أن مستوى الدخل للفرد له تأثير إيجابي على زيادة الإنتاجية ولكن ليس ذو دلالة إحصائية.<br><br>وفيما يتعلق برأس المال البشري، فقد أبرزت النتائج عدم وجود تأثير له على الإنتاجية الكلية للعوامل، وتم إرجاع ذلك إلى أن الدول منخفضة الدخل لا تستطيع الاستفادة من الابتكار المحلي لديها وتعتمد على الابتكار المستورد من الخارج وذلك بعكس |

| موضوع الدراسة | العوامل المحددة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج | المنهجية المستخدمة | أهم النتائج |
|---|---|---|---|
| | اقتصادي وبعد سياسي وبعد اجتماعي.<br><br>تم استخدام أسلوب المؤشرات المتداخلة Interaction ما بين مؤشري مستوى التنمية والعولمة من ناحية ومؤشر رأس المال البشري من ناحية أخرى. | نفس الفترة الزمنية تم استخدام أسلوب السلاسل الزمنية المقطعية unbalanced Panel. | الدول مرتفعة الدخل، وعند تقدير علاقة غير خطية بين رأس المال البشري والإنتاجية الكلية للعوامل تبين أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لرأس المال البشري، وذلك بعد الوصول إلى مستوى معين من التعليم.<br><br>كما أوضحت نتائج الدراسة أن أثر العولمة على مستوى الإنتاجية في الدولة يعتمد على مستوى رأس المال البشري فيها. |
| **Al-Shammari and Al Rakhis, 2019**<br><br>The Determinants of | **المتغير التابع**: الإنتاجية الكلية للعوامل<br><br>**المتغيرات المفسرة:**<br><br>• مؤشر الانفتاح التجاري: (الصادرات + الواردات) | تم استخدام أسلوب السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data Analysis للفترة | أظهرت نتائج الدراسة أن كل من رأس المال البشري والانفتاح التجاري والتكوين الرأسمالي الثابت لها تأثير موجب وذو دلالة |

| موضوع الدراسة | العوامل المحددة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج | المنهجية المستخدمة | أهم النتائج |
|---|---|---|---|
| Total Factor Productivity Across MENA Region | كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.<br>• رأس المال البشري: مقاسا باستخدام دليل التنمية البشرية.<br>• النشاط الاقتصادي: مقاسا بنمو الناتج المحلي الإجمالي.<br>• إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت.<br>• إجمالي قوة العمل. | من 1990-2015 لنحو 8 دول هي الجزائر ومصر والأردن والمغرب وموريتانيا وتونس والسودان وإيران. | إحصائية على الإنتاجية الكلية للعوامل، بينما جاء أثر العمالة سلبيا وهو ما أرجعه المؤلفون إلى أن الدول المختارة في الدراسة هي دول نامية حيث تفتقر العمالة إلى المهارات العالية، علاوة على أن الاستثمارات في هذه المجموعة من الدول ربما لا تكون كافية بحيث تتوافق مع الزيادة في العمالة. |
| **Goldar et al., 2023.**<br>Determinants of Total Factor Productivity Growth in India. | **المتغير التابع**: نمو الإنتاجية الكلية للعوامل<br>**المتغيرات المفسرة:**<br>• نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة OECD.<br>• التغير في حصة رصيد رأس المال في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من | تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة الزمنية 1993-2018. | في هذه الدراسة لم يتم استخدام العوامل المفسرة كمجموعة داخل نموذج واحد، ولكن تم استخدام توليفات مختلفة من هذه العوامل ضمن أكثر من نموذج. |

| موضوع الدراسة | العوامل المحددة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج | المنهجية المستخدمة | أهم النتائج |
|---|---|---|---|
| | إجمالي رصيد إجمالي رأس المال الثابت.<br>• نمو الإنتاجية الكلية للعوامل في قطاعات البنية التحتية.<br>• نسبة إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي خلال فترة أخر 5 سنوات إلى الناتج المحلي الإجمالي.<br>• النمو السنوي للإنتاجية الكلية للعوامل في 34 شريك تجاري سلعي للهند، مرجحا بحجم التجارة.<br>• صافي الاستثمار العام التراكمي في قطاعات البنية التحتية معدلا بالناتج المحلي الإجمالي. | | توصلت الدراسة إلى جميع المتغيرات المتضمنة في النموذج تسهم في زيادة نمو الإنتاجية الكلية للعوامل في الاقتصاد الهندي، إلا أن قوة هذا التأثير ودلالته الإحصائية قد اختلفت وفقا للتوليفات المختلفة للنموذج المطبق. |

| موضوع الدراسة | العوامل المحددة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج | المنهجية المستخدمة | أهم النتائج |
|---|---|---|---|
| Jajri, 2007.<br><br>Determinants of Total Factor Productivity Growth in Malaysia. | **المتغير التابع**: نمو الإنتاجية الكلية للعوامل<br><br>**المتغيرات المفسرة:**<br>• رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (معدل الاستثمار).<br>• الانفتاح التجاري (الصادرات + الواردات) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.<br>• نسبة الشركات الأجنبية.<br>• معدل النمو السنوي لناتج قطاع التصنيع.<br>• نسبة العاملين الحاصلين على تعليم عالي. | أولا: تم استخدام أسلوب التحليل مغلف البيانات Data Envelopment Analysis (DEA) لتقدير قيمة الإنتاجية الكلية للعوامل في ماليزيا، ثم تم استخدام نموذج انحدار متعدد لقياس أثر العوامل المختارة على نمو الإنتاجية الكلية للعوامل، وذلكل خلال الفترة الزمنية 1971-2004. | أوضحت نتائج الدراسة الأثر السلبي لمعدل الاستثمار ونمو قطاع التصنيع على نمو الإنتاجية الكلية للعوامل خلال الفترة محل الدراسة وهي نتيجة غير متوقعة، وهو ما أرجعته الدراسة إلى التغيرات الهيكلية التي شهدها الاقتصاد الماليزي خلال فترة الدراسة.<br><br>أما باقي متغيرات النموذج فجاءت تأثيرها إيجابي على نمو الإنتاجية الكلية للعوامل، إلا أن أثر التعليم العالي للعاملين لم يكن له دالالة إحصائية. |

| موضوع الدراسة | العوامل المحددة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج | المنهجية المستخدمة | أهم النتائج |
|---|---|---|---|
| **Al- Jomard and Al-Qahwachi, 2019**<br>The determinants of Total Factor Productivity Growth: An Analytical Study of a Cross Section of Countries for The Period (2003-2016) | **المتغير التابع**: نمو الإنتاجية الكلية للعوامل<br>**المتغيرات المفسرة:**<br>• متوسط دخل الفرد أول المدة.<br>• قيمة الإنتاجية الكلية للعوامل في أول المدة.<br>• معدل نمو الواردات.<br>• معدل النمو السكاني.<br>• مؤشر التفاعل بين الصحة ومعامل جيني (مؤشر نسبة الإنفاق على الصحة مرجحة بقيمة معامل جيني).<br>• مؤشر التفاعل بين الديموقراطية ومعامل جيني (مؤشر الديموقراطية مرجحا بقيمة معامل جيني).<br>• رصيد رأس المال الأجنبي المباشر.<br>• متوسط نصيب الفرد من سنوات التعليم. | نظرا لتوفر البيانات لفترات زمنية متباينة للمتغيرات المختارة، تم استخدام متوسطات زمنية لقيم المتغيرات المختلفة خلال الفترات الزمنية المتوفرة والتي انحصرت خلال العامين 1991 و2016، وتم تقدير ثلاثة نماذج انحدار تتضمن توليفات مختلفة من المتغيرات، وفي الختام تم اعتماد نموذج واحد فقط وهو النموذج الثالث حيث يتضمن أكبر | بينت نتائج الدراسة التأثير الموجب على الإنتاجية الكلية للعوامل لكل من متوسط نصيب الفرد من سنوات الدراسة، ونمو الواردات، ورصيد رأس المال الأجنبي المباشر، والتفاعل بين الإنفاق على الصحة ومعامل جيني. أما باقي المتغيرات فقد أثبتت الدراسة تأثيرها السلبي على نمو الإنتاجية، وكانت جميع نتائج التقدير ذات دلالة إحصائية. |

| موضوع الدراسة | العوامل المحددة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج | المنهجية المستخدمة | أهم النتائج |
|---|---|---|---|
| | | عدد من المتغيرات المختارة. | |
| Adnan et.al, 2020.<br><br>Determinants of total factor productivity in Pakistan: a time series analysis using ARDL approach | **المتغير التابع**: الإنتاجية الكلية للعوامل.<br><br>**المتغيرات المفسرة:**<br>• الاستثمار الأجنبي المباشر.<br>• مؤشر الانفتاح التجاري: (متوسط قيمة الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي).<br>• الإنفاق العام على التعليم.<br>• نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي. | تم تطبيق أسلوب الانحدار الذاتي للتوزيعات المبطأة (ARDL) خلال الفترة الزمنية من 1970 حتى عام 2017. | أبرزت نتائج الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر ونسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي لهما تأثير موجب وذو دلالة إحصائية على الإنتاجية الكلية للعوامل في الأجلين القصير والطويل، بينما الإنفاق العام على التعليم كان أثره في الأجل القصير فقط، أما الانفتاح التجاري فقد تبين أنه أثره على الإنتاجية الكلية للعوامل غير معنوي في الأجلين القصير والطويل. |

| موضوع الدراسة | العوامل المحددة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج | المنهجية المستخدمة | أهم النتائج |
|---|---|---|---|
| Array and Pacheco-Delgado, 2021<br><br>Determinants of Total Factor Productivity in Ecuador | **المتغير التابع**: الإنتاجية الكلية للعوامل.<br>**المتغيرات المفسرة:**<br>• مؤشر رأس المال البشري: (مؤشر بناء على عدد سنوات الدراسة والعائد على التعليم).<br>• مؤشر البنية التحتية: مقاسا بأطوال الطرق.<br>• الاستثمار الأجنبي المباشر.<br>• معدل الخصوبة الكلية.<br>• مؤشر الفساد.<br>• الرقم القياسي للأسعار.<br>• سعر النفط الخام في الأسواق الدولية.<br>• مؤشرات وهمية لتعكس فترات التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الاكوادوري.<br>عوامل أخرى تم استبعادها من التحليل لارتباطها بمؤشرات أخرى:<br>• مؤشر الانفتاح التجاري: (متوسط قيمة الصادرات | تم تقدير النموذج المقترح باستخدام تحليل السلاسل الزمنية من خلال تطبيق نموذج تصحيح الخطأ، خلال الفترة الزمنية 1950-2014. | أوضحت نتائج الدراسة أن رأس المال البشري والإنفاق العام على البنية التحتية (أطوال الطرق) والأسعار العالمية للنفط لها تأثير موجب ومعنوي على الإنتاجية الكلية للعوامل، بينما كان لمؤشر الأسعار تأثير سالب وذو دلالة إحصائية.<br>أما باقي المؤشرات الرئيسة متضمنة الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل الخصوبة الكلي ومؤشر الفساد فلم يكن لهما تأثير معنوي من اتلناحية الإحصائية. |

| موضوع الدراسة | العوامل المحددة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج | المنهجية المستخدمة | أهم النتائج |
|---|---|---|---|
| | والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي).<br>• معدل الأمية.<br>• معامل جيني. | | |
| Loko and Diouf, 2009.<br><br>Revisiting the Determinants of Productivity Growth: What's new? | **المتغير التابع**: نمو الإنتاجية الكلية للعوامل.<br>**المتغيرات المفسرة:**<br>• متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أول المدة.<br>• معدل التضخم.<br>• مؤشرات الانفتاح التجاري.<br>• متوسط عدد سنوات الدراسة.<br>• حجم الحكومة: مقاسا بنسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.<br>• مؤشرات جودة المؤسسات: تشمل مؤشر الحرية الاقتصادية، ومستوى الإجراءات التنظيمية الخاصة بالائتمان والعمل والأعمال. | تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية غير المتوازنة لنحو 62 دولة، بحيث لكل دولة خمس مشاهدات تمثل متوسط القيم لخمس سنوات غير متداخلة خلال الفترة من 1970و 2005، وتم تقدير النموذج باستخدام طريقة العزوم المعممة. | أظهرت نتائج الدراسة أن كل من المزيد من الانفتاح التجاري، وارتفاع مستوى التعليم، وزيادة مستوى الحرية الاقتصادية، وكفاءة مستوى الإجراءات التنظيمية المتعلقة بالائتمان والعمل والأعمال، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة مشاركة المرأة في قوة العمل تساهم في زيادة نمو الإنتاجية الكلية للعوامل. |

| موضوع الدراسة | العوامل المحددة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج | المنهجية المستخدمة | أهم النتائج |
|---|---|---|---|
| | • نسبة القيمة المضافة للقطاع الزراعي إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.<br>• نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل.<br>• نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي. | | على الجانب الأخر، بينت نتائج الدراسة أن ارتفاع مستوى التضخم وزيادة حجم الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع حصة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي تعيق نمو الإنتاجية الكلية. |
| Mousa, 2018<br><br>Macroeconomic Determinants of Saudi Total Factor Productivity | **المتغير التابع**: الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.<br>**المتغيرات المفسرة:**<br>• معدل التضخم.<br>• مؤشر الانفتاح التجاري: (متوسط قيمة الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي).<br>• نسبة الالتحاق بالتعليم الجامعي لكل 100 ألف من السكان. | تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المجمعة Pooled OLS لتقدير النموذج المقترح خلال الفترة من 1970-2015. | أظهرت نتائج الدراسة أن ارتفاع معدل التضخم والتوسع في الانفتاح التجاري وارتفاع معدل الالتحاق بالتعليم العالي تسهم في زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بالمملكة العربية السعودية، في حين |

| موضوع الدراسة | العوامل المحددة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج | المنهجية المستخدمة | أهم النتائج |
|---|---|---|---|
| | • الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.<br>• إجمالي عدد السكان.<br>• الإنفاق الحكومي النهائي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. | | أن ارتفاع عدد السكان وزيادة حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الإنفاق الحكومي تعد من العوامل التي تؤثر سلبا على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بالمملكة. |
| **سلام، 2016**<br><br>محددات نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في مصر: دراسة تطبيقية | **المتغير التابع**: الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.<br><br>**المتغيرات المفسرة:**<br>• رصيد (فائض/ عجز) الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.<br>• إجمالي خدمة الدين كنسبة من الدخل القومي.<br>• الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. | تم استخدام طريقة يوهانسن للتكامل المشترك، وتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المرعبات الصغرى العادية المصححة FMOLS وذلك للبيانات خلال | في ضوء النتائج الأولية، تم استبعاد متغيرات رصيد الحساب الجاري ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والانفتاح التجاري والتضخم، وذلك لعدم معنويتهم كمتغيرات مفسرة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بالنموذج، وتم تقدير |

| موضوع الدراسة | العوامل المحددة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج | المنهجية المستخدمة | أهم النتائج |
|---|---|---|---|
| | • الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.<br>• معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.<br>• معدل التضخم.<br>• مؤشر الانفتاح التجاري: (متوسط قيمة الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي).<br>• الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.<br>• السيولة المحلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. | الفترة الزمنية من 1970 حتى 2013. | النموذج مرة أخرى بذات المنهجية.<br>أوضحت النتائج النهائية للنموذج المقدر حيث تبين أن ارتفاع خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تؤثر سلبا على الإنتاجية بينما يؤدي ارتفاع نسبة السيولة المحلية من الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة في الإنتاجية.<br>أما باقي المتغيرات، فقد أفرزت نتائج غير متوقعة ولا تتفق مع افتراضات الدراسة، حيث جاء أثر الإنفاق على التعليم والاستثمارات الأجنبية المباشرة والائتمان المحلي الممنوح |

| موضوع الدراسة | العوامل المحددة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج | المنهجية المستخدمة | أهم النتائج |
|---|---|---|---|
| | | | للقطاع الخاص ذات تأثير سالبا بالرغم من معنويتهم إحصائيا. |
| Siddique, 2022<br><br>The determinants of Total Factor Productivity Growth in Pakistan: An Exploration | **المتغير التابع**: الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.<br>**المتغيرات المفسرة:**<br>• مؤشر الانفتاح التجاري: (متوسط قيمة الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي).<br>• رأس المال لكل وحدة عمل.<br>• الرقم القياس لأسعار المستهلك.<br>• متغير وهمي: يأخذ القيمة واحد في السنوات التي تم تنفيذ فيها برنامج إصلاح اقتصادي مع صندوق النقد الدولي.<br>• مؤشر التعليم: مؤشر مركب يضم أربعة مؤشرات فرعية تشمل الإنفاق العام على التعليم كنسبة من | تم استخدام أسلوب تحليل العوامل Factor Analysis لحساب المؤشرات المركبة المستخدمة في النموذج، وتم تثدير النموذج المقترح باستخدام أسلوب االنحدار المتعدد خلال الفترة من 1972 حتى 2019، ولكن نتيجة عدم توفر بيانات عن مؤشر المؤسسات قبل عام 1990، فقد تم | أبرزت النتائج أن المزيد من الانفتاح التجاري، وزيادة كثافة رأس المال، وارتفاع مستوى الأسعار، والارتقاء بمستوى الابتكار في الدولة، وارتفاع مستوى كفاءة المؤسسات، وزيادة الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص، كلها عوامل تسهم في زيادة مستوى الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في باكستان.<br>وعلى غير المتوقع فقد كانت الفترات التي تضمنت تطبيقا |

| موضوع الدراسة | العوامل المحددة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج | المنهجية المستخدمة | أهم النتائج |
|---|---|---|---|
| | الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل الالتحاق بالتعليم الأساسي، ومعدل الالتحاق بالتعليم الثانوي، وومعدل الالتحاق بالتعليم العالي.<br>• مؤشر البنية التحتية: مؤشر مركب يضم ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل أطوال شبكة الطرق (بالكيلومتر)، والطاقة الإنتاجية للكهرباء (ميجاوت/ ساعة)، نسبة المشتركين في خطوط الهاتف الثابت من إجمالي السكان.<br>• مؤشر الابتكار: مؤشر مركب يضم ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد براءات الاختراع من المقيمين وغير المقيمين، وعدد المنشورات في مجلال علمية. | تقدير نموذجين للانحدار حيث تم استبعاد مؤشر المؤسسات من النموذج الثاني وتدقير النموذج لكافة الفترة الزمنية. | لبرامج إصلاح اقتصادي، وكذلك مؤشرات التعليم وكفاءة البنية التحتية هي من عوائق زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. |

| موضوع الدراسة | العوامل المحددة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج | المنهجية المستخدمة | أهم النتائج |
|---|---|---|---|
| | • مؤشر المؤسسات: مؤشر مركب يضم ستة مؤشرات فرعية مستمدة من مؤشرات الحوكمة العالمية التي يصدرها البنك الدولي، تشمل التعبير عن الرأي والمحاسبة، والرقابة عل الفساد، وفعالية الحكومة، والاستقرار السياسي، وجودة الإجراءات التنظيمية، سيادة القانون.<br>• الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. | | |
| عبده وآخرون، 2020<br><br>العلاقة بين البحث والتطوير والإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج | **المتغير التابع**: الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.<br>**المتغيرات المفسرة:**<br>• الصادرات الصناعية عالية التكنولوجيا.<br>• عدد طلبات تسجيل براءات الاختراع للمقيمين.<br>• دليل التنمية البشرية. | تم تطبيق أسلوب الانحدار الذاتي للتوزيعات المبطأة (ARDL) ونموذج تصحيح الخطأ لمجموعة من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | بينت نتائج الدراسة الأثر الإيجابي لكافة المؤشرات والتي تمثل مؤشرات البحث والتطوير على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، ما عدا مؤشر عدد طلبات تسجيل براءات |

| موضوع الدراسة | العوامل المحددة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج | المنهجية المستخدمة | أهم النتائج |
|---|---|---|---|
| | • إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.<br>• إنتاجية العامل: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لكل عامل (دولار أمريكي). | خلال الفترة الزمنية من 1990 حتى عام 2017. | الاختراع للمقيمين والذي أرجعه الباحثون إلى ارتفاع تكاليف البحث والتطوير، كما جاء أثر إنتاجية العامل غير معنوي وهو ما قد يرجع إلى أن إنتاجية العامل لم تصل إلى المستوى الذي يكون له تأثير ملموس على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. |

## مرفق 2: البيانات المستعملة في الدراسة

**جدول 4:التفاصيل الوصفية للبيانات المستعملة في الدراسة**

| المؤشر | التعريف | مصادر البيانات المستعملة |
|---|---|---|
| **مؤشر التنمية البشرية** | مؤشر التنمية البشرية هو مؤشر مركب لقياس مستوى التنمية البشرية في الدول المختلفة استناداً إلى ثلاثة أبعاد رئيسية تشمل مستوى المعيشة والتعليم والصحة. | مؤشرات التنمية البشرية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP https://hdr.undp.org/data-center/human-development-index#/indicies/HDI |
| **مؤشر التعقيد الاقتصادي** | يستهدف مؤشر التعقيد الاقتصادي تصنيف الدول بناءً على تنوع وتعقيد وتطور القدرات الإنتاجية لسلة التصدير الخاصة بهم. الدول القادرة على الحفاظ على مجموعة متنوعة من المعرفة الإنتاجية المتميزة والمتطورة، قادرة على إنتاج مجموعة واسعة ومتنوعة من السلع، بما في ذلك المنتجات المعقدة التي لا تستطيع سوى عدد قليل من الدول الأخرى إنتاجها. | The Observatory of Economic Complexity https://oec.world/en/resources/bulk-download/international?category=ECI&topic=Complexity |

| المؤشر | التعريف | مصادر البيانات المستعملة |
|---|---|---|
| **مؤشرات كفاءة المؤسسات** | تتضمن ثلاثة مؤشرات وهي:<br>مؤشر فعالية الحكومة: يعبر المؤشر عن جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية، ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.<br>مؤشر جودة التشريعات: يعبر عن مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات واللوائح السليمة التي تسمح وتعزيز تطوير القطاع الخاص.<br>مؤشر التحكم في الفساد: يقيس مدى قدرة الدولة على محاربة الفساد بكل أشكاله بما في ذلك استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة | مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي:<br>https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators |
| **معدل التضخم** | يقس متوسط التغير في الرقم القياسي لأسعار السلع والخدمات التي تستهلكها الأسر المختلفة. | قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي التابعة لصندوق النقد الدولي:<br>https://www.imf.org/en/publications/weo |

| المؤشر | التعريف | مصادر البيانات المستعملة |
|---|---|---|
| مؤشر الانفتاح التجاري | يشير مؤشر الانفتاح التجاري إلى الدرجة التي يشارك بها اقتصاد البلد في التجارة الدولية، مما يتيح التدفق الحر للسلع والخدمات ورأس المال. غالبًا ما يتم قياسه من خلال نسبة إجمالي التجارة بالدولة (الصادرات بالإضافة إلى الواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة. | قاعدة بيانات التنمية في العالم التابعة للبنك الدولي: https://data.worldbank.org/indicator/NE.TRD.GNFS.ZS |
| نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر | يعبر هذا المؤشر عن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد في دولة معينة منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدولة. | قاعدة بيانات التنمية في العالم التابعة للبنك الدولي: https://data.worldbank.org/indicator/NE.TRD.GNFS.ZS |
| نسبة الإنفاق الحكومي | يعبر هذا المؤشر عن إجمالي الإنفاق العام في دولة معينة منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدولة. | قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي التابعة لصندوق النقد الدولي: https://www.imf.org/en/publications/weo |

| المؤشر | التعريف | مصادر البيانات المستعملة |
|---|---|---|
| **نسبة المعروض النقدي** | يعبر هذا المؤشر عن إجمالي المعروض النقدي في الدولة منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدولة.<br>والمعروض النقدي بمعناه الواسع هو مجموع العملة خارج البنوك، والودائع تحت الطلب بخلاف ودائع الحكومة المركزية؛ والودائع لأجل، والمدخرات، والودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة المركزية؛ والشيكات المصرفية والسياحية؛ والأوراق المالية مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول والأوراق التجارية. | قاعدة بيانات التنمية في العالم التابعة للبنك الدولي: https://data.worldbank.org/indicator/NE.TRD.GNFS.ZS |
| **نسبة الدين العام** | يعبر هذا المؤشر عن إجمالي دين الحكومة العامة في الدولة منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدولة. | قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي التابعة لصندوق النقد الدولي: https://www.imf.org/en/publications/weo |

## مرفق 3: الاختبارات الإحصائية

**الشكل 4: تحليل الارتباط بين المتغيرات المستقلة في النموذج عبر معامل تضخم التباين (VIF أو Variance Inflation Factor )**

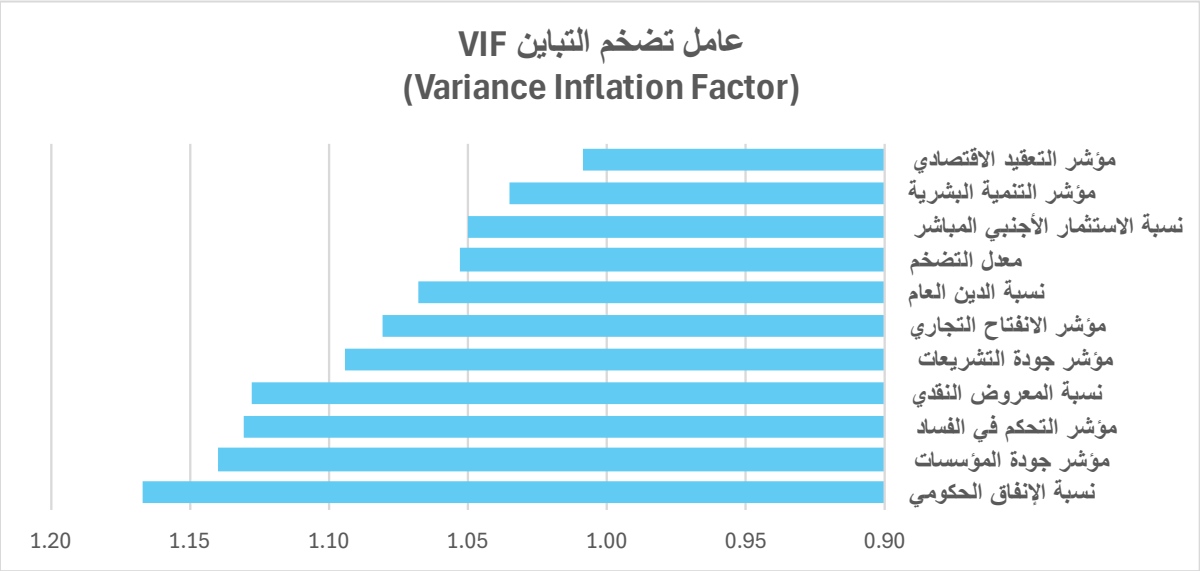


المصدر: إعداد المؤلفين.

* يوفر معامل تضخم التباين تشخيصًا أكثر شمولية للارتباط بين المتغيرات المستقلة يأخذ في الاعتبار الارتباط بين متغير مستقل واحد وجميع المتغيرات المستقلة الأخرى في نفس الوقت. وكلما كانت قيمة المعامل قريبة من واحد كلما كان المتغير مستقل تمامًا عن المتغيرات الأخرى بينما تشير قيم المعامل الأعلى من 5 إلى وجود علاقة خطية قد تكون مهمة وتستدعي المزيد من التحقيق.

**جدول 5: نتائج اختبارات التحقق من صحة النموذج المستعمل في الدراسة**

| الاختبار | الافتراض (H0) | المعامل الإحصائي | القيمة الاحتمالية (p-value) |
|---|---|---|---|
| F test for country effects | غياب فروقات فردية | F = 12.86 | <0.01 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| Lagrange Multiplier Test - time effects (Breusch-Pagan) | غياب فروقات زمنية | $X^2$ = 302.61 | <0.01 |
| F test for country effects (with time effects) | غياب فروقات فردية وزمنية | $X^2$ = 4250.5 | <0.01 |
| Hausman Test | نموذج التأثيرات الثابتة غير مناسب | $X^2$ =98.137 | <0.01 |
| Pesaran CD test for cross-sectional dependence in panels | غياب ارتباط مقطعي | z = -0.87943 | 0.3792 |
| Breusch-Godfrey/Wooldridge test serial correlation in panel models | غياب ارتباط تسلسلي في الأخطاء الفردية | $X^2$ =2093.4 | <0.01 |
| Breusch-Pagan test for Heteroskedasticity | غياب تباين غير متجانس | BP = 5953.2 | <0.01 |

*يتم رفض الفرضية (H0) عند تسجيل قيمة احتمالية (p-value) أصغر من 5 في المائة.

صندوق النقد العربي

ARAB MONETARY FUND